هذه المسألة. وبالطبع، يقصد من هذا التفسير اعطاء انطباع، في الخارج، بأن الحكومة اليمينية تختلف، من ناحية فعلية، عن الصورة المطبوعة عنها، وانها ليست «جمودية» كما يتمّ وصفها، بل تحاول العمل باتجاه اعادة الحياة الى مسار التسوية السياسية. وبمقتضى هذا التكتيك الاعلامي، تحاول الحكومة الاسرائيلية الحالية ان توصل العالم الى قناعة بمنحها ما تقرره هي من وقت تدّعي بأنه ضروري لاستكمال استعدادها لاحداث «النقلة» المرتقبة باتجاه «بعث» مسار التسوية السياسية. وعلى هذا الاساس، يصبح تبادل الرسائل، وطلب الايضاحات والاستفسارات، ووضع الملاحظات، والرد على ردود الردود، وسائل اسرائيلية ملائمة لاظهار «تحرك» مظهري، باطنه «سراب». وبهذا تكسب الحكومة الحالية بعض النقاط الدعائية والوقت المريح لتثبيت ذاتها وسياساتها، على مختلف الاصعدة.

السياسات

في هذا السياق، يجدر التأكيد ان «المحرّك» الاساس لعملية المماطلة بهدف كسب الوقت يتعدّى، بالنسبة الى الحكومة الاسرائيلية، ضمان استمرار تدفّق اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل. فمع ان هذا التدفق هام لاسرائيل ايديولوجياً، واستراتيجياً، وعملياً، الاّ ان المماطلة تستخدم من الحكومة وسيلة لتثبيت «اطواق ارتكازية» على حاضر، ومستقبل، السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية تحديداً، ومسار التسوية السياسية الشرق اوسطية بشكل عام. ويمكن تلخيص «الاطواق» التي تقوم حكومة اليمين الاسرائيلية، حالياً، بالعمل المركّز على تثبيتها بثلاث نقاط رئيسة:

الاولى: اعادة قولبة مسار التسوية السياسية في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتهميش البعد الفلسطيني في هذا الاطار. فالانتفاضة الفلسطينية، وما رافقها من مستجدات وتطوّرات، كفكّ الاردن ارتباطه القانوني والاداري بالضفة الفلسطينية المحتلة، واعلان قيام الدولة الفلسطينية، واطلاق مبادرة السلام الفلسطينية، وفتح الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الاميركية، والتحوّل الايجابي في الرأي العام العالمي حيال القضية الفلسطينية؛ كل ذلك دفع باتجاه ابراز حقيقة ان القضية الفلسطينية تشكّل الاساس للأبعاد المختلفة للصراع الدائر في المنطقة. وبالطبع، يقود هذا التطور، في محصلته النهائية، الى ضرورة معالجة القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة، كمدخل اساس لمعالجة مختلف جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومعالجة القضية الفلسطينية تستوجب من اسرائيل الاعتراف بحقائق اساسية، اهمّها الاعتراف الكامل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، والدخول، عاجلاً أم آجلاً، في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب.

من المؤكد ان اليمين الاسرائيلي لا يريد الوصول الى مثل هذا الوضع من الاعتراف والمفاوضات. ولكي تقطع حكومة شامير الطريق على استمرار تطوّر المسار المؤدي الى هذه النتيجة، قامت، منذ استلامها السلطة، بالتركيز على ان الصراع قائم بين اسرائيل والدول العربية، وان المدخل الى التسوية السياسية هو اجراء مفاوضات مع هذه الدول، مجتمعة او منفردة سواء بسواء، وان التباحث بشأن القضية الفلسطينية يجب ان يمرّ عبر مثل هذه المفاوضات. ان الهدف الواضح لحكومة شامير، في هذه المرحلة، هو تطويق الاختراقات الفلسطينية التي تمّت بفعل الانتفاضة، خاصة على الصعيد الدولي، واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من معادلة التسوية، ومن على مسرح المفاوضات، وذلك كمقدمة لاستبعاد الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، واغلاق مجال المفاوضات لاحقاقها.